

تعلن شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني عن توقيع اتفاقية اندماج ملزمة مع شركة الأهلي للتكافل ("شركة الأهلي للتكافل") وعن نيتهما المؤكدة لتقديم عرض مبادلة أوراق مالية لنقل أصول والتزامات شركة الأهلي للتكافل إلى شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني

1. المقدمة

إشارة إلى إعلان شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني ("شركة الدرع للتأمين") موقع تداول بتاريخ 2021/04/11م الموافق 1442/08/29هـ بشأن توقيع مذكرة تفاهم غير ملزمة مع شركة الأهلي للتكافل ("شركة الأهلي للتكافل") لتقييم جدوى صفقة الاندماج المحتملة بين الشركتين، تُعلن شركة الدرع للتأمين عن توقيعها اتفاقية اندماج ملزمة مع شركة الأهلي للتكافل بتاريخ 2021/07/12م الموافق 1442/12/02هـ ("الاتفاقية" و/أو "اتفاقية الاندماج") سعياً لنقل أصول والتزامات شركة الأهلي للتكافل إلى شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني مقابل إصدار (1.43114769137705) سهم جديد في شركة الدرع للتأمين مقابل كل سهم واحد (1) مملوك في شركة الأهلي للتكافل لصالح المساهمين المستحقين (أي المساهمين المالكين للأسهم المصدرة في شركة الأهلي للتكافل بتاريخ صدور قرار الجمعية العامة غير العادية القاضي بالموافقة على عرض الاندماج) بدون تسديد أي مقابل نقدي وذلك ("الصفقة" و/أو "صفقة الاندماج").

في حال تمت الموافقة على صفقة الاندماج من قبل كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة ومن قبل الجمعية العامة غير العادية لكلا الشركتين، ستقوم شركة الدرع للتأمين بزيادة رأسمالها من (400,000,000) ريال سعودي إلى (638,524,620) ريال سعودي ("زيادة رأس المال")، عبر إصدار عدد (23,852,462) سهم عادي جديد بقيمة إسمية قدرها (10) ريال سعودي للسهم الواحد ("الأسهم الجديدة") لصالح المساهمين المستحقين في شركة الأهلي للتكافل، وبالتالي ستقوم شركة الدرع العربي للتأمين بإصدار (1.43114769137705) سهم جديد مقابل كل سهم واحد (1) في شركة الأهلي للتكافل ("معامل المبادلة"). وذلك مقابل نقل كافة أصول والتزامات شركة الأهلي للتكافل إلى شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني

تبعاً لزيادة رأس المال وفقاً لما سبق، ستبلغ نسبة ما سيملكه مساهمي شركة الأهلي للتكافل 37.36% من رأس مال شركة الدرع للتأمين بعد الزيادة، وستنخفض نسبة ملكية المساهمين المستحقين في شركة الدرع للتأمين من 100% لتصبح 62.64%.

وحيث أنه قد تم استيفاء الشروط اللازمة لإعلان النية المؤكدة وفقاً لأحكام اتفاقية الاندماج، وبناءً على الفقرة (هـ) من المادة (17) من لائحة الاندماج والاستحواذ، تعلن شركة الدرع للتأمين عن نيتهما المؤكدة لتقديم عرض لمساهمي شركة الأهلي للتكافل والاستمرار بالصفقة، وتؤكد كما في تاريخ هذا الإعلان على ما يلي:

- أ. أنه لا يوجد أي شخص يتصرف بالاتفاق مع شركة الدرع للتأمين فيما يتعلق بالصفقة.
- ب. لا تملك شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني أية أسهم في شركة الأهلي للتكافل، كما ولا تملك شركة الدرع للتأمين خيار شراء أي أسهم في شركة الأهلي للتكافل.
- ت. لم تحصل شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني على أي التزام غير قابل للإلغاء من قبل أي طرف للتصويت بالموافقة على الصفقة في الجمعية العامة غير العادية ذات الصلة.
- ث. لا يوجد أي ترتيبات تعويض تشمل شركة الدرع للتأمين أو شركة الأهلي للتكافل أو أي شخص يتصرف بالاتفاق مع شركة الأهلي للتكافل فيما يتعلق بأسهم شركة الأهلي للتكافل.
- ج. أن المستشار المالي لشركة الدرع للتأمين (شركة الجزيرة للأسواق المالية "الجزيرة كابيتال") غير ملزم بتقديم تأكيد يفيد بتوافر الموارد الكافية لدى شركة الدرع للتأمين لإتمام الصفقة، وذلك نظراً لأنه لن يتم سداد قيمة الصفقة أو أي جزء منها بشكل نقدي.

عملاً بأحكام اتفاقية الاندماج الموقعة بين الشركتين، ستتم الصفقة عن طريق دمج شركة الأهلي للتكافل مع شركة الدرع للتأمين وسيتم نقل جميع أصول والتزامات شركة الأهلي للتكافل إلى شركة الدرع للتأمين التي ستستمر بالوجود وستصبح الشركة الدامجة. وتعد الإشارة إلى "الشركة الدامجة" في هذا الإعلان إلى شركة الدرع للتأمين بعد اكتمال صفقة الاندماج. أما شركة الأهلي للتكافل، فسيتم إلغاء إدراج أسهمها بعد نفاذ صفقة الاندماج، وستنقضي وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (1) من الفقرة (أ) من المادة (49) من لائحة الاندماج والاستحواذ وسيتم شطب سجلها التجاري لدى وزارة التجارة بعد الانتهاء من كافة الإجراءات الضرورية لإتمام صفقة الاندماج. وبعد إتمام صفقة الاندماج، سيملك مساهمي شركة الدرع للتأمين

المستحقين ما نسبته 62.64%. من رأس مال الشركة الدامجة، وسيملك مساهمي شركة الأهلي للتكافل ما نسبته 37.36% من رأس مال الشركة الدامجة.

يعتبر مجلس إدارة شركة الدرع للتأمين أن شروط وأحكام صفقة الاندماج عادلة ومعقولة وقد تلقت شركة الدرع للتأمين رأي من شركة الجزيرة للأسواق المالية "الجزيرة كابيتال" (بصفتها المستشار المالي لشركة الدرع للتأمين فيما يتعلق بصفقة الاندماج) يفيد بذلك، مع الإشارة إلى أن شركة الجزيرة للأسواق المالية "الجزيرة كابيتال" قد قامت عند تقديمها لهذا الرأي بالأخذ في الاعتبار التقديرات التجارية لمجلس إدارة شركة الدرع للتأمين في هذا الشأن.

يعتقد مجلس إدارة شركة الدرع للتأمين، بعد بذل العناية اللازمة كما يرويه مناسباً في ظل الظروف، أن صفقة الاندماج تصبّ في مصلحة المساهمين في شركة الدرع للتأمين بحيث أنها تُعدّ خطوة إيجابية للاستحواذ على حصة سوقية أكبر مما يعزز من وضع الشركة الدامجة التنافسي والإسهام في تعزيز موقعها في سوق التأمين في المملكة العربية السعودية وتحقيق استراتيجيتها في تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح. إضافة إلى ذلك، ستستفيد الشركة الدامجة من تقديم منتج تأميني جديد، وهو تأمين الحماية والادخار – وهو منتج لم تكن تقدمه شركة الدرع للتأمين سابقاً – ويرى أعضاء مجلس إدارة شركة الدرع للتأمين بأن الخبرة التي يمتلكها فريق شركة الأهلي للتكافل والبنية التقنية التي تمتلكها شركة الأهلي للتكافل فيما يختص بتأمين الحماية والادخار سيعيد نقطة إيجابية ذات ميزة نسبية لتحسين الحصة السوقية للشركة الدامجة. بعد الاندماج، ستعمل الشركة الدامجة على الاستفادة من الخبرات الموجودة لدى الشركتين لغرض التأكد من حصول المساهمين والعملاء على أكبر قدر من المنفعة نتيجة لصفقة الاندماج، ويجدر الذكر أن كلا الشركتين ستستمر باستخدام اسمها وعلامتها التجارية إلى أن تصبح صفقة الاندماج نافذة، على أن يتم اعتماد اسم "شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني" للشركة الدامجة بعد نفاذ الصفقة.

وتجدر الإشارة أيضاً أن صفقة الاندماج لا تنطوي على وجود أطراف ذي علاقة، كما أنه لن يكون هناك تغيير في أعمال الشركتين فيما يتعلق بالعملاء نتيجة لهذا الإعلان، وستستمر كل شركة بالعمل بشكل مستقل واعتيادي إلى حين نفاذ صفقة الاندماج. وقد تم الاتفاق بموجب اتفاقية الاندماج على اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة الدامجة من 6 أعضاء إلى 8 أعضاء بعد إتمام صفقة الاندماج، أي أنه سيستمر مجلس إدارة شركة الدرع للتأمين بنفس تشكيله الحالي في الشركة الدامجة إلى أن يتم زيادة عضويتهم عند عقد جمعية عامة بعد اتمام الصفقة. كما سيستمر أعضاء الإدارة التنفيذية لشركة الدرع بمناصبهم بالشركة الدامجة، وتحديداً الأستاذ باسل بن عبد الله العبد الكريم بصفته الرئيس التنفيذي للشركة الدامجة

2. شروط الصفقة والموافقات النظامية

تتطلب صفقة الاندماج الحصول على موافقات نظامية من بعض الجهات الحكومية على الشكل التالي:

1. موافقة أو عدم ممانعة الهيئة العامة للمنافسة على إتمام صفقة الاندماج؛
2. موافقة أو عدم ممانعة البنك المركزي السعودي على إتمام صفقة الاندماج؛
3. موافقة هيئة السوق المالية على طلب زيادة رأس مال شركة الدرع للتأمين عبر إصدار الأسهم الجديدة لمساهمي شركة الأهلي للتكافل لغرض تنفيذ صفقة الاندماج، بما فيها الموافقة على نشر مستند العرض وتعميم المساهمين، ذلك بما يتوافق مع أحكام لائحة الاندماج والاستحواذ وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة من هيئة السوق المالية؛ و
4. موافقة شركة السوق المالية السعودية (تداول) على طلب إدراج الأسهم الجديدة لشركة الدرع للتأمين وفقاً لقواعد الإدراج.

إضافةً لذلك، إن شروط إتمام صفقة الاندماج تتمثل في الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية لكل من شركة الدرع للتأمين وشركة الأهلي للتكافل وذلك على النحو التالي:

1. موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي شركة الدرع للتأمين على صفقة الاندماج والقرارات الأخرى ذات الصلة، والتي سيتم ذكرها في جدول أعمال الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة الدرع للتأمين.
2. موافقة الأغلبية المطلوبة من مساهمي شركة الأهلي للتكافل على صفقة الاندماج والقرارات الأخرى ذات الصلة، والتي سيتم ذكرها في جدول أعمال الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية لشركة الأهلي للتكافل.

سيتم تحديد تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية لكلا الشركتين بعد الانتهاء من إجراءات إعداد ونشر مستند العرض وتعميم المساهمين والحصول على الموافقات المطلوبة من قبل هيئة السوق المالية والجهات الحكومية الأخرى المختصة، وستتضمن هذه المستندات كافة المعلومات المتعلقة بصفقة الاندماج وعملية إصدار الأسهم الجديدة لمساهمي شركة الأهلي للتكافل والمخاطر المتعلقة بذلك.

بعد نشر قرارات الجمعية العامة غير العادية للشركتين بالموافقة على صفقة الاندماج، يجب مضي فترة ثلاثين (30) يوم ("فترة اعتراض الدائنين") يُسمح خلالها لأي من دائني شركة الأهلي للتكافل تقديم أي اعتراض قد يكون لديهم على صفقة الاندماج، مع العلم أن الشركتين لن تصبحا شركة واحدة إلا بعد نفاذ صفقة الاندماج بشكل نهائي وذلك بعد انقضاء فترة اعتراض الدائنين التي ستبدأ بعد تاريخ نشر قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة الأهلي للتكافل بالموافقة على صفقة الاندماج.

3. حالات فسخ اتفاقية الاندماج وترتيبات التعويض ذات العلاقة

تم الاتفاق في اتفاقية الاندماج على تحديد رسوم إنهاء بمبلغ قدره (3,750,000) ريال سعودي، تمثل رسوم وتكاليف الاستشارات المالية والقانونية والإكتوارية وغيرها من المصاريف التي تكبدها كل من الشركتين لاستكمال صفقة الاندماج. يتم تسديد رسوم الإنهاء من قبل إحدى الشركتين للشركة الأخرى في أي من الحالات التالية:

1. في حال قرر مجلس إدارة أي من الشركتين عدم التوصية لمساهمي الشركة بالتصويت لصالح العرض، أو قرر سحب توصيته بهذا الخصوص أو تعديلها بشكلٍ جوهري عمّا هو محدد في مستند العرض وفي إتفاقية الاندماج.
2. في حال عدم القيام بالخطوات اللازمة في حدود سلطة كل من الشركتين، والتي تكون مناسبة أو مطلوبة لإنفاذ صفقة الاندماج في مهلة لا تتعدى التاريخ الأخير للتنفيذ المتفق عليه بموجب الاتفاقية وهو 2022/04/10م، عدا الخطوات التي يكون قد وافق مجلس إدارة إحدى الشركتين خطياً على عدم إتخاذها من قبل مجلس إدارة الشركة الأخرى.
3. في حال تبين أن إحدى الشركتين قد خرقت موجبها لناحية الإلتزام بعدم حثّ أو تشجيع أو مباشرة أو التماس أي مناقشات أو مفاوضات مع أي شركة أو طرف آخر فيما يتعلّق بعملية اندماج أخرى أو صفقة مماثلة، وقد أدى ذلك على سحب أو إنهاء عرض شركة الدرع للتأمين.
4. في حال حدوث تغيير جوهري سلب في أي من الشركتين (وهو أي ظرف أو حدث أو سلسلة ظروف أو أحداث ينتج عنها، انخفاض بنسبة 15% أو أكثر من إجمالي القيمة الدفترية) وعدم تمكن الشركتين من الاتفاق على المضي قدماً بالصفقة أو عدم تمكنهما من الإتفاق على معاملة مبادلة جديد بعد التفاوض.
5. في حال قيام شركة الأهلي للتكافل بأي من الأعمال التالية مخالفةً للفقرة (أ) من المادة (36) من لائحة الاندماج والاستحواذ، وذلك خلال فترة عرض شركة الدرع للتأمين ودون موافقة الجمعية العامة للمساهمين في شركة الأهلي للتكافل:

- إصدار أي أسهم مصرّح بها غير مصدرّة؛
- إصدار أو منح حقوق تتعلق بأي أسهم غير مصدرّة؛
- إنشاء أو السماح بإنشاء أو إصدار أي أوراق مالية قابلة للتحويل إلى أسهم أو حقوق اكتتاب أسهم؛
- بيع أو التصرف أو الاندماج، أو الموافقة على بيع أو التصرف أو الاندماج، أي أصول ذات قيمة تساوي 10% أو أكثر من صافي موجودات شركة الأهلي للتكافل وفقاً لآخر قوائم مالية مفحوصة، أو قوائم مالية سنوية مراجعة، أيهما أحدث، سواءً عن طريق صفقة واحدة أو عدة صفقات؛
- شراء الشركة لأسهمها؛ أو
- إبرام عقود خارجية عن إطار النشاط العادي للشركة.



الدرع العربي للتأمين
Arabian Shield Insurance

6. في حال عدم امتثال شركة الأهلي للتكافل بالتزامها تسديد ديونها الحالية أو تقديم ضمانات كافية للوفاء بالديون الأجلة تجاه أي من الدائنين الذين قد يعترضون على صفقة الاندماج خلال فترة (30) يوم لإعتراض الدائنين المنصوص عليها في المادة 193 من نظام الشركات.

7. في حال ثبوت خرق أو عدة خروقات للضمانات المعطاة من قبل الشركتين والمبينة في إتفاقية الاندماج بناءً على المعلومات التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركتين في سياق الصفقة، شرط أن تكون قيمة الضرر أو التأثير المالي الناتج عن هذا الخرق أو الخروقات لا يقل عن 5,00,000 ريال سعودي (خمسة ملايين ريال سعودي).

بعد الحصول على الموافقات النظامية اللازمة، ستقوم شركة الدرع بإصدار ونشر تعميم المساهمين والذي سيكون موجه لمساهمي شركة الدرع لغرض الموافقة على زيادة رأس المال لتنفيذ صفقة الاندماج، وسيضمن هذا التعميم جميع التفاصيل المتعلقة بصفقة الاندماج. كما ستقوم شركة الدرع بإصدار ونشر مستند العرض والذي سيكون موجه لمساهمي شركة الأهلي للتكافل والذي سيتضمن العرض الرسمي المقدم من شركة الدرع لمساهمي الأهلي للتكافل. وستقوم شركة الأهلي للتكافل بإصدار ونشر تعميم مجلس إدارة شركة الأهلي للتكافل والذي سيكون موجه لمساهمي شركة الأهلي للتكافل والذي سيتضمن بشكل رئيسي رأي مجلس إدارة شركة الأهلي للتكافل بخصوص العرض المقدم وصفقة الاندماج.

ستضمن هذه المستندات المشار إليها أعلاه كافة المعلومات المتعلقة بصفقة الاندماج وسيتم نشرها في وقت لاحق بعد الحصول على الموافقات النظامية ذات العلاقة. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على مساهمي شركتي الدرع للتأمين والأهلي للتكافل الاعتماد فقط على المعلومات الواردة في المستندات المشار إليها أعلاه عند اتخاذ قرارهم بشأن صفقة الاندماج في اجتماع الجمعية العامة غير العادية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الإعلان يعد بمثابة إعلان عن نية مؤكدة لتقديم عرض من قبل شركة الدرع للتأمين لمساهمي شركة الأهلي للتكافل عملاً بالفقرة (هـ) من المادة (17) من لائحة الاندماج والاستحواذ الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، وستقوم شركة الدرع للتأمين بنشر تعميم المساهمين ومستند العرض بعد الحصول على الموافقات النظامية المطلوبة والمشار إليها أعلاه.

4. إشعارهم

تجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز اعتبار هذا الإعلان بمثابة طرح لأي أسهم على الجمهور بما في ذلك طرح للأسهم الجديدة لشركة الدرع للتأمين التي سيتم إصدارها لمساهمي شركة الأهلي للتكافل لغرض صفقة الاندماج. ولا يجوز اعتبار هذا الإعلان على أنه تعميم مساهمين أو مستند عرض.

• التوقعات المتعلقة بالأرباح:

لا يجوز اعتبار أي من المعلومات الواردة في هذا الإعلان على أنها توقعات مستقبلية تتعلق بالأرباح، كما أنه لا يجب اعتبار هذا الإعلان على أنه تأكيد بأن ربحية السهم لكل من الشركتين ستكون مساوية أو ستزيد عن ربحية السهم في الفترات المالية السابقة.

• التوقعات والإفادات المستقبلية:

إن هذا الإعلان والمعلومات الواردة فيه أو التصريحات المتعلقة بصفقة الاندماج وأي معلومات أخرى يتم نشرها من قبل شركة الدرع للتأمين قد تكون أو تعد "إفادات مستقبلية" وباستثناء الإفادات التي تكون مبنية على حقائق تاريخية، فإن جميع الإفادات الأخرى قد تعتبر إفادات مستقبلية، وتعتبر بالتالي معلومات محتملة بطبيعتها، وغير مبنية على حقائق تاريخية بل على افتراضات وتوقعات وتقييمات وأهداف وتقديرات وتنبؤات من الشركتين بشأن أحداث مستقبلية، وعليه، فهي عرضة للمخاطر والتقلبات، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج أو الأداء أو الأحداث الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعا صراحة أو ضمناً في مثل هذه الإفادات المستقبلية. وتتعلق الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بعدة أمور من ضمنها الأثر المتوقع لصفقة الاندماج على شركة الدرع للتأمين أو الشركة الدامجة.

كما يوجد عدد من العوامل التي قد تؤثر على العمليات المستقبلية لشركة الدرع للتأمين أو الشركة الدامجة والتي بدورها قد تؤدي إلى اختلاف النتائج والتطورات الفعلية بشكل كبير عما كان متوقعا صراحةً وضمناً في هذه الإفادات المستقبلية. وتتمثل هذه العوامل في قدرة الشركتين على استيفاء



الدرع العربي للتأمين
Arabian Shield Insurance

شروط اتفاقية الاندماج (أو التنازل عنها، حيثما يكون ذلك مسموحاً)، بالإضافة إلى عوامل أخرى ومنها: الوضع الاقتصادي على الصعيد العالمي والمحلي، وأسعار الأصول، والمخاطر المرتبطة بالسوق مثل التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، واتجاهات السوق، والمنافسة، والتغيير في الأنظمة والقوانين والتغيرات في سياسات وإجراءات الحكومات و/أو الجهات التنظيمية) بما في ذلك التغييرات المتعلقة بمتطلبات رأس المال والضرائب (والتغيرات المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعطل العمليات التجارية بسبب أنشطة إعادة الهيكلة، ومعدل الفائدة، والتضخم، والانكماش، وتقلبات العملة، وغير ذلك من أوجه عدم اليقين في عمليات الاستحواذ أو البيع أو العروض المستقبلية أو المخطط لها، وعدم قدرة الشركة الدامجة على الاستفادة فعلياً من منافع التآزر المتوقعة عند تنفيذ عملية الاندماج (بما في ذلك عدم قدرة شركة الدرع للتأمين على دمج المحافظ التجارية والوثائق التأمينية لشركة الأهلي للتكافل بنجاح عند تنفيذ الاندماج، وتكبد الشركة بعد الاندماج لتكاليف و/أو تعرضها لتأخير بشكل غير متوقع (بما في ذلك تعطل أنظمة تقنية المعلومات والتعرض لجرائم السيبرانية والاحتيال) أو الصعوبات المتعلقة بالاندماج عند تحقق عملية الاندماج. كما قد تؤثر عوامل أخرى غير معروفة أو لا يمكن التنبؤ بها على العمليات المستقبلية و/أو قد تتسبب في اختلاف النتائج الفعلية بشكل كبير عما كان متوقفاً في الإفادات المستقبلية، وينبغي بالتالي تفسير هذه الإفادات المستقبلية في ضوء هذه العوامل.

كما أن جميع الإفادات المستقبلية تنطبق فقط كما في تاريخ هذا الإعلان، كما لا تقدم شركة الدرع للتأمين أو أي من مدراءها أو موظفيها أو مستشاريها أي إقرار أو تأكيد أو تعهد أو ضمان بشأن حدوث أي من التوقعات الواردة فعلياً أو ضمنياً في الإفادات المستقبلية، حيث تنطوي الإفادات المستقبلية على شكوك ومخاطر تتعلق بها. وقد تم تقديم جميع الإفادات المستقبلية الواردة في هذا الإعلان بتحفظ، حسيماً هو مبين في البيانات التحذيرية الواردة أو المشار إليها في هذه الفقرة. ويجب على القارئ عدم الاعتماد بشكل كبير على الإفادات المستقبلية، ولا تعتبر شركة الدرع خاضعة لأية التزام تخليها من أي نية أو التزام بتحديث أو مراجعة أي من الإفادات المستقبلية، سواء نتيجة معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية أو غير ذلك، عدا ما هي ملزمة بتحديثه بناءً على موجباتها القانونية أو النظامية.

للاستفسارات:

الاسم	الجهة	المنصب	هاتف العمل
باسل عبدالله الكريم	شركة الدرع للتأمين التعاوني	الرئيس التنفيذي	+966114633931
عاصم ممتاز	مستشار مالي – الجزيرة كابيتال	مدير المصرفية الاستثمارية	+966112256090
عبدالله عثمان العبد الجبار	مستشار مالي – الجزيرة كابيتال	مشارك أول - المصرفية الاستثمارية	+966112256284

"لا تتحمل هيئة السوق المالية وشركة السوق المالية السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات هذا الإفصاح، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقة أو إكمال مضمونه، وتخليان نفسيهما صراحةً من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذا الإفصاح أو عن الاعتماد على أي جزء منه، كما يتحمل المصدر المسؤولية كاملة عن دقة المعلومات الواردة في الإفصاح، ويؤكد بأنه بعد اتخاذه لإجراءات اللازمة للتحري، وبناءً على ما لديه من معلومات وحقائق – لا يعلم بوجود أي معلومات أو حقائق قد يتسبب إغفالها في جعل الإفصاح مضللاً أو ناقصاً أو غير دقيق."